

**قرار اللجنة الشعبية العامة  
رقم ( 942 ) لسنة 1990 م  
بانشاء المركز الوطنى للتدريب**

**اللجنة الشعبية العامة**

- بعد الاطلاع على القانون رقم 13 لسنة 81 بشأن اللجان الشعبية وتعديلاته ،  
وعلى القانون رقم 15 لسنة 81 م بشأن نظام الرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .  
وعلى القانون رقم 79 لسنة 75 بشأن ديوان المحاسبة ،  
وعلى لائحة التدريب ،  
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 605 لسنة 88 م بانشاء مكاتب للقوى العاملة فى البلديات ،  
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 95 لسنة 89 م بشأن تنظيم مؤسسات التكوين المهنى .  
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 96 لسنة 89 م بشأن التدريب المهنى الصر .  
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 743 لسنة 89 م بشأن اعادة تنظيم امانة التكوين والتدريب المهنى .  
وبناء على ما عرضه امين اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهنى بكتابه رقم م/4/263 بتاريخ 1990/1/24 م ،  
وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة فى اجتماعها العادى الثلاثين لسنة 1989 م .

**قـرـر**

**مادة ( 1 )**

ينشأ وفقا لاحكام هذا القرار مركز يسمى ( المركز الوطنى للتدريب ) تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهنى .

## مادة ( 2 )

يكون المقر الرئيسي للمركز ومحله القانونى فى مدينة ( سرت ) ،  
ويجوز بقرار من اللجنة الشعبية للمركز ان تنشأ له فروع او مكاتب او وحدات  
بعثة فى اى مكان آخر داخل الجماهيرية العظمى .

## مادة ( 3 )

يهدف المركز الى تحقيق ما يلى : -

- 1 - تجسيد الفكر الجماهيرى وتطوير الاجسامات التدريبية وتتبع تجارب  
الشعوب المختلفة فى مجالات التدريب النظرية والتطبيقية والتقنية  
المهنية .
- ب - ربط التدريب المهنى باحتياجات التنمية واجراء الدراسات والبحوث  
حول العملية التعليمية والتدريبية والعمل على تحسين الكفاية للتعليم  
والتدريب المهنى .
- ج - المساهمة فى تحسين نوعية التدريب ومستوى التحصيل الدراسى وذلك  
عن طريق تجديد وتطوير المناهج وتدريب المعلمين المهنيين والمدربين  
وتحسين اساليب التدريب والتعليم المهنى والاستفادة من الكفاءات  
والخبرات الوطنية والقومية وتشجيعها ، والعمل على تربية جيل من  
الباحثين والمتخصصين المهنيين القادرين على تحديد المتطلبات وترتيب  
الاولويات واشباع الحاجات .
- د - المساعدة فى تحليل ووضع السياسات والتدابير المهنية اللازمة للتدريب  
والتعليم المهنى المستديم واجراء دراسات حول تكوين منظومة صناعية  
وتقنية تستخدم لاغراض تدريبية وتعليمية مهنية وتشجيع نتائج البحوث  
فى رسم السياسات التقنية والتدريبية .
- هـ - المشاركة فى اجراء الدراسات حول الجدوى الاقتصادية للتدريب والتعليم  
المهنى والمساهمة فى متابعة وتقييم كفاءة مخرجاته وتقديم المشورة من  
اجل تطوير وتعزيز خدمات التوجيه المهنى والاشراف التربوى والارشاد  
النفسى لمنتسبى التدريب والتعليم المهنى وخاصة فى المجالات التقنية  
والمهنية .

ى - تعزيز وتوسيع نطاق خدمات التوثيق المهني والتربوي فى انشاء مركز للمعلومات يلعب دورا بارزا ومهما فى التخطيط المستقبلى ورسم الخطط ومعرفة الامكانيات وتوظيفها والامام بالتطورات المتوقعة فى مجال استخدام التقنيات فى التعليم والتدريب المهني .

#### مادة ( 4 )

- تكون للمركز لجنة عليا على النحو التالى : -
- أ ( أمين اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني  
رئيسا للجنة
  - ب ( أمين اللجنة الشعبية للمركز أو من يقوم مقامه
  - ج ( أمين اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم  
أعضاء
  - د ( مدير الشؤون التدريبية بأمانة التكوين والتدريب المهني
  - هـ ( مدير الادارة العامة لتخطيط القوى العاملة بأمانة التخطيط

#### مادة ( 5 )

- تختص اللجنة العليا بما يلى : -
- أ - رسم الخطط العامة للمركز ووضع البرامج اللازمة لتطوير أعماله والرفع من مستوى أدائه لها .
  - ب - اصدار اللوائح المسالية والادارية الخاصة بالمركز وذلك فى حدود التشريعات النافذة .
  - ج - اعتماد الميزانية التقديرية للمركز والحساب الختامى له .
  - د - اقتراح بناء وتطوير المساهج .

#### مادة ( 6 )

تتولى ادارة المركز لجنة شعبية تشكل طبقا لاحكام التشريعات النافذة .  
والى حين تشكيل اللجنة الشعبية تتولى ادارة المركز لجنة ادارة من أمين وأربعة أعضاء من ذوى الخبرة والتخصص يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني .

## مادة ( 7 )

تتولى اللجنة الشعبية للمركز الاشراف على شئون المركز . وعلى الاخص ما يلي : -

- 1 ( تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بعمل المركز التي تحددها اللجنة العليا له .
- ب ( اقتراح اللوائح المتعلقة بالشئون المالية والادارية للمركز فى حدود احكام التشريعات النافذة .
- ج ( اقتراح مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامى للمركز واحالته للجنة العليا للاعتماد .
- د ( الاقتراض من الهيئات والمصارف فى حدود ما يلزم لتمويل أعمال ومشروعات المركز ، طبقا للشروط التى تضعها اللجنة العليا للمركز .

## مادة ( 8 )

تضع اللجنة الشعبية للمركز لائحة تبين أسلوب عمل اللجنة ، وكيفية عقد اجتماعاتها ومن له حق حضور هذه الاجتماعات .

## مادة ( 9 )

يتولى امين اللجنة الشعبية للمركز تسيير شئون المركز وله على الاخص ما يلي : -

- 1 - تنفيذ قرارات اللجنة الشعبية للمركز .
- 2 - اعداد مشروع الميزانية والحساب الختامى للمركز .
- 3 - اعداد المسائل التى تعرض على اللجنة الشعبية وتقديم البيانات والدراسات والاحصائيات اللازمة للبت فيها .
- 4 - تمثيل المركز امام القضاء وفى علاقته بالغير .
- 5 - اصدار أوامر الصرف من ميزانية المركز فى الحدود التى تبينها اللوائح .
- 6 - القيام بالشئون الوظيفية للعاملين بالمركز وفقا لاحكام التشريعات النافذة .

**مادة ( 10 )**

يتكون الهيكل التنظيمي للمركز من الادارات التالية : -

- أ ( ادارة البرامج التدريبية .
- ب ( ادارة التوجيه والامتحانات .
- ج ( مكتب الشؤون الادارية والمالية .
- د ( مكتب البحوث والبيانات .
- هـ ( مكتب التدريب التطويري .

ويصدر بتحديد اختصاصات الادارات والمكاتب المذكورة وتنظيم العمل فيما بينها قرار من اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني ، وذلك بمراعاة احكام المادة (11) من هذا القرار .

**مادة ( 11 )**

تؤول الى المركز المنشأ بموجب هذا القرار الاختصاصات المسندة لكن من الادارة العامة للبرامج التدريبية والادارة العامة للتوجيه والامتحانات بأمانة التكوين والتدريب المهني ، بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 743 لسنة 1989 م المشار اليه .

**مادة ( 12 )**

تكون للمركز ميزانية مستقلة .

وتبدأ السنة المالية للمركز مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها ، على أن تبدأ السنة الاولى ، من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهي بانتهاء السنة المالية التالية .

**مادة ( 13 )**

تتكون الموارد المالية للمركز من : -

- أ ( الإيرادات الناتجة عن ممارسة نشاطه .
- ب ( ما يخصص له من مبالغ في الميزانية العامة .
- ج ( حصيلة الهبات والمساعدات التي تقبلها اللجنة الشعبية للمركز بشرط الا تقتنافى وأهداف المركز .

**مادة ( 14 )**

يقوم المركز بفتح حساب فى أحد المصارف العاملة بالجمهورية العظمى  
وفقا لما تحدده اللجنة الشعبية للمركز تودع فيه أمواله .

**مادة ( 15 )**

يتولى الجهاز الشعبى للمتابعة فحص ومراجعة حسابات المركز وفقا  
لاحكام القانون رقم ( 79 ) لسنة 75 المشار اليه .

**مادة ( 16 )**

تسرى على الباحثين بالمركز ذات النظم والقواعد المقررة فى شأن  
نظرائهم بمراكز البحث العلمى الاخرى .

**مادة ( 17 )**

تلغى الفقرتان ( 4 - 7 ) من المادة (3) والمادتان ( 6 ، 8 ) من قرار  
اللجنة الشعبية العامة رقم 743 لسنة 1989 م باعادة تنظيم امانة التكوين  
والتدريب المهنى المشار اليه .

**مادة ( 18 )**

يصدر بالتنظيم الداخلى للمركز قرار من اللجنة الشعبية العامة للتكوين  
والتدريب المهنى وذلك بما لا يخالف احكام هذا القرار .

**مادة ( 19 )**

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

**اللجنة الشعبية العامة**

صدر فى 18 ربيع الاول 1400 و .  
الموافق 7 التمور 1990 م